

آثر الإصلاحات السياسية على بنية السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي

د. بودة محمد،

أستاذ محاضر قسم -أ- كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بن أحمد وهران 2

المقدمة

إن أهم نتيجة تترتب عن الدراسات السياسية والقانونية المقارنة في جانب الإصلاح السياسي للنظم حديثة النشأة في بناء الدولة تكمن في استثمار تجارب تلك النظم التي تخطت عتبة التبعية السياسية والاقتصادية، وتجاوزت المخاطر التي تهدد استمرار كيانها من خلال البحث عن بناء مؤسساتي كفيل بجعلها نموذجاً يحتذى به في الجانب الحقوقي والدستوري.

ولقد مرت نظم العالم الثالث والتي من بينها دول المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بهزات داخلية وخارجية هددت وجودها، لأن سلطة النظام المركزي لم تراهن على تحصين البناء من الداخل بإرجاء المعطى المؤسساتي والمواطني إلى ما بعد البناء الهيكلي والرسمي للدولة. أهمية مكانة ووظيفة السلطة التنفيذية دفع بالكثير أثناء الثورة وعقبها إلى محاولة الإحاطة بالموضوع بتحليلات تتمحور حول إعادة النظر في ضرورة توازنها وعقلنة دورها في النظام السياسي من خلال الحد من السلطة بإقرار مسؤوليتها عملاً بمبدأ لا سلطة دون مشاركة ودون مسؤولية. تثبتت شواهد التاريخ السياسي أنه لم يسلم من مساوئ الاستبداد ونتائج أحد سواء أفراد، مؤسسات أو أنظمة سياسية، لهذا كان من أحد أسباب الأزمات التي شهدتها أنظمة حكم دول المغرب العربي حديثاً تتجسد في الانفراد بالسلطة على مستوى الجهاز التنفيذي .

أزمات سياسية ارتبطت في أسبابها ونتائجها بالسلطة التنفيذية مما اقتضى طرح جملة حلول في كامل نظم المنطقة ترمي إلى مراجعة أساليب التسيير وإعادة توزيع الاختصاصات بإنشاء منصب الوزير الأول أو إعادة الاعتبار له بتمكينه من صلاحيات حقيقية، ذلك أن النظم

الديمقراطية تتميز ليس فقط بوجود تعددية هيئات، إنما تمتاز كذلك بحسن تنظيمها في سلطات متميزة ومسؤولة، اذ بعد تخلصها من عهود الاستبداد أصبحت نظرية الفصل بين السلطات لديها تقوم على التمييز الأفقي والعمودي ضمن تهيئة الوظائف بوجود صلاحيات فعلية ورقابة بينية تحقق التوازن بين هيئات النظام ككل¹.

لقد نجحت أحداث الربيع العربي في إزاحة حكم الفرد وأصبح الشغوب أمام تحدي الإقبال على الحياة السياسية ومن خلالها على صناديق الاقتراع بخلاف السابق لوجود قطيعة مع السلطة وحالة من اليأس في الإصلاح السياسي². لكن مع ذلك تبقى للقاعدة استثناءاتها وللتجربة ضوابطها. لهذا قد تتساءل عن خلفية الأزمة السياسية التي تعرضت لها أنظمة الحكم في دول المغرب العربي ومظاهر إصلاح تبعاتها القانونية؟ ليتسنى بذلك طرح الإشكال عن ماهي أسس الحفاظ على بنية السلطة التنفيذية داخل أنظمة دول المغرب العربي حديثة النشأة من العوارض التي تهدد وجودها واستمراريتها؟

للإجابة عن التساؤلات المطروحة نستعرض المعالجة في ثلاثة محاور بإجراء عملية تشريح للأوضاع السياسية في نظم دول المغرب العربي ونتطرق فيها بداية إلى جذور الأزمة السياسية لنظم اختارت التوقيع على وثيقة اتحاد المغرب العربي على غرار كيانات إقليمية مجاورة بعد خلافات سياسية طويلة، ودون تحضير وتهيئ للأرضية ورسم أفاق الاتحاد المنشود، ثم النتائج التي ترتبت عن ما اصطالح عليه بالانتفاضات تارة أو الثورات الشعبية، كل هذا عن طريق الاستعانة بمنهجية دراسة تحليلية في جانبها القانوني والسياسي بمنظور نقدي لواقع نظم دول المغرب العربي، ليرد التساؤل على النحو التالي: هل استطاعت أحداث التغيير في هرم السلطة بتغيير

¹-Favoreu.Louis, Gaia.Patrick, Ghievontian.Richard, Mestre.J-Louis, Pfersmann.Otto, Roux.Andre, Scoffoni.Guy:Droit Constitutionnel, 3 édition, Dalloz, 2000, P361.

²- راغب السرجاني : كيف تختار رئيس الجمهورية، ط الأولى 2011، دار أقلام للنشر والتوزيع، ص 03 وما يليها .

الفاعلين وإحداث حركية داخل مراكز القرار؟ وما هي الحلول التي يمكن انتهاجها في إطار الإصلاح السياسي لتفادي انهيار الدولة وسقوطها بسبب حالة الانسداد والتفكك؟ دراسة تتابع كرونولوجيا أحداث المطالب السياسية بدء بالجزائر ثم تونس لتليها ليبيا، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، وإن كانت الآثار متباينة زمنيا ونوعيا.

المطلب الأول: خلفية الأزمة السياسية لأنظمة الحكم في المغرب العربي :

إذا تبادى الاستبداد كانت الحاجة ملحة إلى الإصلاح لتفادي تهاوي الأسس والقيم التي تقوم عليها الدولة الحديثة، بذلك يكون من مقاصد الاحتجاج الجماعي بشتى صوره سواء أخذ طابع الانتفاضة أو الثورة، إعادة النظر في هندسة البناء المؤسساتي وعلاقة الأفراد بالسلطات العامة، وعلاقة هذه الأخيرة ببعضها البعض ضمن مكونات الدولة وغاياتها³.

الفرع الأول: أسس وثيقة نظام اتحاد دول المغرب العربي:

تأتي الدراسة بإجراء قراءة قانونية وسياسية لأوجه وملامح السلطة التنفيذية في دساتير نظم المغرب العربي مقارنة بوثيقة الاتحاد المغاربي سواء في تقريب وجهات النظر، أو على العكس من ذلك تكريس اختلاف التوجه لتعارض النظم الجمهورية مع الملكية التي ميزت أغلب نظم المنطقة قبل الانقلاب عليها في كل من تونس وليبيا، أو لاستقرار أحادية السلطة ومركزيتها لدى القائمين على صياغة سلطة قرار الاندماج ضمن اتحاد مغاربي⁴.

³ - تلازم في أغلب النظم الحديثة الاستبداد مع زمن الثورة التي أحدثت شكلين من ضمانات الحقوق منها مقاومة الطغيان والحق في التمرد في إطار البحث عن الحرية السياسية، ولقد شكلت مقاومة الطغيان حقا طبيعيا استنادا إلى قاعدة أن تجاوز السلطة لصلاحياتها ومساسها بحريات الأفراد يفقدها الشرعية، بما يحرم الأفراد من واجب الطاعة. حق ورد في المادة 35 من وثيقة دستور 1793 لإعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي: عندما الحكومة تنتهك حقوق الشعب، فإن التمرد يكون بالنسبة له ولكل فئاته أقدس الحقوق ومن أوجب واجباته. حق جاء كرد فعل لكون أن السلطة لم تعد تستجيب للقانون، عن :

Prelot.Pierre.Henri: Droit des libertés fondamentales, Hachette 2007, p 80.

⁴ - من ذلك أن ديباجة الدستور الجزائري جاءت بالنص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، موقف طرحه خطاب الملك المغربي المؤرخ في 17 جوان 2011 بمناسبة الدستور الجديد بأن المغرب جزء من المغرب العربي والتزامه ببناء اتحاد. كما أن المادة الثانية من دستور تونس 2014 ذكرت بأن الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل لوحدة في نطاق المصلحة المشتركة.

تأسس الاتحاد بتاريخ 17-02-1989 بالمغرب بعد لقاء الجزائر بزرالدة في 7 جوان 1988 بحضور ملك السعودية فهد بن عبد العزيز لتستأنف بالمنااسبة العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد قطيعة طويلة. وقد أعطيت لهذا الأخير صلاحية تشكيل لجنة صياغة توصيات اللجان الفرعية لتحضير وثيقة مراكش⁵. اتحاد بدأنصه بذكر ملوكه ورؤسائه دون شعوبه كما جرت العادة في سائر وثائق الاندماج السياسي أو الاقتصادي بين الدول، كما أنه لم يعرض على استشارة شعبية لتوطيد أسسه. نص شمل جوانب الاقتصاد والاجتماع ولم يأتي على ذكر الجانب السياسي وفق ماورد في المادة الثالثة 3 التي أبانت أن ما يفرق بين دول الاتحاد أكبر من لقاءات القمة، حيث نصت وثيقة الاتحاد في المادة 17 بأنه لم يكن غاية في حد ذاته، بل منطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية!

الفرع الثاني :محدودية نتائج الاتحاد المغاربي :

اقتترنت بداية تجربة الاتحاد السياسية بفشل أعضائه في إيجاد حلول محلية وإقليمية وكان أول اختبار أزمة الخليج وتباين وجهات النظر فيها، وتحين البعض فرص الأزمة الداخلية التي عرفت الجزائر بظهور بواذر التدخل في الشأن الداخلي، وضع كشف عن استمرار الفشل في حل أزمات مزمنة على غرار النزاع حول الصحراء الغربية، والنزاعات الحدودية. إضافة إلى المشكلة الليبية مع التشاد، ذلك أن قرارات الهيئة تقرر اتخاذها بالإجماع وليس بالأغلبية بنص المادة 6، وإغفال إنشاء هيئات بصلاحيات حقيقية لحل النزاعات⁶.

⁵- عن موقع :Section documents, www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع : 10 مارس 2018.
⁶- بعيدا عن ما ذهبت إليه المادة 13 من نفس الوثيقة التي أسست لهيئة قضائية محدودة الصلاحيات متكونة من قاضيين 2 عن كل دولة للنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير الاتفاق المبرم وبتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية، عن : مركز الجزائر للدراسات والإعلام : Almes-center.com، تاريخ الاطلاع : 10 مارس 2018.

المطلب الثاني: وضعية دول الاتحاد وأزمة السلطة التنفيذية المزمنة:

طبيعة السلطة التنفيذية في نظم دول المغرب العربي اتسمت فيها الثنائية بوتيرة الأطوار التي مرت بها الأنظمة التقليدية بتبلورها وشخصتها حول السلطة الملكية تجاه المركزية والطابع الرئاسوي على الطريقة الإفريقية، خلاف الأنظمة الغربية التي عرفت مسلك معاكس كانت فيها مراحل الدسترة مشيدة حول المؤسسة البرلمانية في اتجاه ديمقراطي.

فكرة الثورة ليست بجديدة بل عرفت الكثير من النظم السياسية العربية الحديثة، ثورة قد لا تتجاوز مستوى المسمى لأنه كثيرا ما تقترب بعض عمليات التغيير في مشاهدتها ونتائجها من مظاهر الإصلاح أو الانقلاب العسكري بقيادة نخب عسكرية أو المموه بتدخل من مؤسسة الجيش، استجابة لمطالب هيئات المجتمع المدني، تنتهي إلى إرساء مجالس ثورية ضمن موافق وإعلانات تدعو إلى إجراء انتخابات تدعي أنها عادلة ونزيهة في الوقت المناسب، مع إلغاء الأحزاب السياسية! نظم تسير التغيير لكنها في الحقيقة لا تتغير، بل تنتهج الإقصاء ولا تؤمن بالآلية الديمقراطية، إنما تسعى إلى إجرائها في الوقت الذي يناسبها، فهي إن أشادت في موافقها بالديمقراطية، إلا أنها لا تعدها ثابتا من الثوابت⁷. نظم صدامية تأبى الإصلاح تجد نفسها في مواجهة الثورة التي تستعين بالوسائل العنيفة في إسناد السلطة، غير أنها تتخذ صورا تجعلها أسلوبا شرعيا ومقبولا من عامة الشعب. فالقوة في جوهرها تناقض القانون كونها تهدم بنيان النظام الدستوري للدولة، لكنها ترتبط ارتباطا جدليا بالشعب والرغبة في التغيير، تبدأ بشعور عام بالاستياء من الوضع القائم إلى حركة احتجاجية سلمية تلتقي بالعنف.

⁷ - تعرف الثورة لغويا بمعنى الهيجان وتأتي من ثار وثورا وثورانا، فيقال انتظر حتى تسكن هذه الثورة. عن العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري : لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ب ت، القاهرة، ص 385.

ثورة قد تتزامن مع الانقلاب عندما يساندها جزء من نظام الحكم ويقف إلى جانبها على النحو الذي شهده الربيع العربي سنة 2011 بوقوف الجيش التونسي إلى جانب مطالب الشعب، ووقوف جزء كبير من القوات المسلحة الليبية بانحيازها للشعب في وجه السلطة القائمة⁸.

خلال أحداث الربيع العربي أو ما اصطلح عليه بثورة الياسمين، سجلت الكثير من النظم المغربية ارتباكاً يعود إلى تفاجئها بمجريات الأحداث المتوالية بشكل سريع انجر عنه رفض الاستجابة لفكرة الإصلاح تارة، وسوء تسيير المرحلة الانتقالية بالانتقال من النقيض إلى النقيض دون تروي نتيجة الصدمة تارة أخرى، بالتحول من حكم الفرد إلى حكم الهيئة الجماعية أو النيابة بلا تحضير للأرضية من عمل ميداني ومدني وحزبي توافقي، وكلما كانت الاستفاقة متأخرة كانت نتائجها أكثر مأسوية⁹.

في خضم كل ذلك يتبين بأن السلطة التنفيذية أضحت مصدر اتخاذ القرار واستقرار الأوضاع حيناً، وفي وضعيات أخرى بؤرة تأزم نفس الأوضاع بشتى أوجهها في حال افتقد النظام السياسي التوازن بين سلطاته بالكيفية التي أملت بكافة النظم السياسية المغربية، وعلى ضوء كل هذا ترمي المعالجة إلى دراسة حال الأنظمة السياسية في المنطقة من خلال دساتيرها قبل أحداث الربيع العربي وبعده وتأثير التجربة الجزائرية في كافة النظم المغربية باعتبارها كانت السباقة في تكريس الإصلاح السياسي والتعددي.

⁸ - نقترن الثورة عموماً بوضع لا يطاق ولا يرجى إصلاحه لوجود شعور جماعي بانعدام العدالة، يرى البعض بأنها صراع من أجل السلطة حتى الموت، وتعرف اصطلاحاً بأنها حركة فجائية وجذرية، أخذ الاصطلاح من الأصل اللاتيني (révolution) التي تعني الطفرة النوعية والتحول الحاد لوجود تراكمات في المجتمع. عن: عبد العزيز رمضان علي الخطابي: تغيير الحكومات بالقوة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص 74.

⁹ - إصلاح لا يغفل مؤثرات الوضع العام وأثر التدخلات الأجنبية من المحاور الإقليمية والدولية الكبرى الفاعلة في الساحة مع تسجيل ضعف تدخل دول الجوار الحدودية، ونتائج ذلك على المدى المتوسط والبعيد.

الفرع الأول : بنيوية السلطة التنفيذية في نظم دول المغرب العربي

أول تعبير عن الربيع العربي كان من خلال أحداث خريف 1988 والتي انتقلت إلى باقي الدول بعد أكثر من عقدين من الزمن، وأمكن القول بذلك أن تلك الانتفاضة كانت بمثابة الشرارة الأولى لانتهاز فرصة الإصلاح السياسي عقب انهيار المعسكر الاشتراكي وانتقال الكثير من النظم الشرقية إلى ديمقراطية الحياة السياسية. وكان أهم إصلاح في هذا الشأن تقرر بوقت وجيز وتحديدا في 03 نوفمبر 1988 في شقه الدستوري بإدراج ازدواجية السلطة التنفيذية والتي دعت إليها ضرورة عملية وسياسية تحصينا لمناعة السلطة المركزية¹⁰. لكن بعد العمل بالتجربة لمدة قليلة لم تتجاوز بضعة أشهر صرح نفس الرئيس بإمكانية التعايش! وضع كان ينبئ بوجود التسرع والرغبة في التخلص من أعباء أثقلت كاهله، في حين أن النظام السياسي الفرنسي لم ترد عليه فكرة التعايش، إلا بعد تجربة زادت عن الربع قرن من العمل بالدستور. الاطلاع على قرار انسحاب نفس السلطة السياسية باللجوء إلى خيار الاستقالة يعكس حالة المؤسسات الهشة والعاجزة عن إيجاد الحلول مثلها مثل هيئات رقابية على شاكلة المجلس الشعبي الوطني أو المجلس الدستوري .

أولا : ازدواجية السلطة التنفيذية في الجزائر حل مؤقت لأزمة سياسية مزمنة:

وضعية السلطة التنفيذية منذ إرساء البناء القانوني والمؤسسي بموجب دستور 1976 عقب حالة الفراغ التي تلت انقلاب 19 جوان 1965 تظهر حالة أخرى من الارتباك في قيام هيئات تشاركية، أو التعاون على ممارسة السلطة من خلال النص على منصب نائب الرئيس والوزير

¹⁰ - التعديل الدستوري في الجزائر أدى إلى انتقال مبدئي للنظام السياسي من الأحادية القطبية إلى الثنائية التنفيذية المرفوقة بصلاحيات دستورية، تعديل جاء كردة فعل على الأوضاع المتعاقبة وعقود من تركيز السلطة ولقاء إرهابات الإصلاح الاقتصادي في 1987 وأحداث 05 أكتوبر 1988 الدامية، وكذا تصريح الرئيس آنذاك في خطابه للأمم في 10-10-1988 بالكف عن احتكار المسؤولية. عن : س. بوشعير: النظام السياسي الجزائري، ط 2، دار الهدى 1997، ص 178، 290.

الأول معا دون تفعيل أي منهما، إلا عند تأزم الأوضاع، كما كان الحال في تعديل 1979 بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين.

١- الطابع البراغماتي للثنائية التنفيذية:

كان بإمكان الدستور الجزائري الصادر في 23 فبراير 1989 أن يحقق من خلال آلية ازدواجية السلطة التنفيذية المتوازنة البناء الديمقراطي محليا وينعش المطالب السياسية في المنطقة ويجنبها الانزلاقات لو منح الوقت الكافي لتطبيق قواعده التي كرست تعددية حزبية وأبانت عن وجود تنازلات سياسية وانفتاح إعلامي وحرية انتخابية غير مشهودة مغاربا وعربيا، لكن عدم نضج التجربة وحالة الاحتقان الداخلي التي عرفتها الساحة السياسية، وكذا التدخلات الجوية والدولية ساهم في تأزيم الأوضاع، لأن نجاح التجربة كان مهددا لعروش محلية ومصالح دولية. أزمة سياسية عرفت تعليق العمل بالدستور الذي كان من نتائجه إحلال المعالجة الأمنية للمشاكل المطروحة بدلا عن العملية السياسية، ما أدى إلى تراجع المشاركة الانتخابية إلى أدنى مستوياتها بمقاطعة المعارضة الحقيقية في ظل تجاوزات فادحة تسترت خلف ديمقراطية واجهة لا تجرأ على تدافع العمل السياسي لافتقار المصداقية والتأثير بالتغيير في الواقع¹¹. كما أن فشل التجربة يفسره المعطى التاريخي وعدم جاهزية بعض مؤسسات الدولة آنذاك في الاستجابة لمطالب التغيير، ولعل سمة الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال احتفظت بموروث الإدارة الاستعمارية الذي أثر فيها بعمق وقدم لها أسس الانطلاق التقنية، إدارة للشأن العام اتسمت بالطابع المزدوج باتجاه مركزي تحركه خلفية فكرية سياسية، واتجاه لامركزي كان الحاكم العام العسكري المرتبطة نشأته بوزارة الحرب ودوره القومي بحجة حفظ النظام واستيفاء الضرائب

¹¹- Ahmed Aghrout, Yahia H. Zoubir : Algérie des réformes politiques pour éluder le printemps arabe, alternatives sud, vol. 19-2012, p 137 et s.

مثلا لها¹²، كما اتسمت بخاصية ثابتة تتمثل في التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية في مجال ممارسة السلطة¹³. لهذا أضحت الثنائية بعد تعرضها للتعديل جد محدودة ذات طابع برغماتي وإداري غير متجانسة وهجينة، كما أنها تحولت إلى ثنائية سطحية تضمّر في طياتها منطلقا أحاديا، لا تصل إلى مستوى الأداة السياسية الفاعلة، إذ أن نجاح التجربة كان يتطلب قدرا من النضج السياسي والارتكاز على قاعدة ديمقراطية صلبة على نحو ما عرضه الأستاذ ف.ليشار بقوله : إن إفريقيا كما في أغلب دول العالم الثالث تقاليد تستوحي فيها السلطة من مفهوم مختلف، إذ في التقاليد الإفريقية الممارسات القبلية مترسخة والسلطة التسلسلية لا تقبل بوجود الثنائية في شكلها الحقيقي، لأن النظام قد يرى فيها خطرا حقيقيا على وجوده وتخوف رئيس الدولة من تقلص صلاحياته الواسعة¹⁴. لكل ذلك فإن منصب الوزير الأول اصطنع بقصد التضحية به¹⁵.

أسلوب التنظيم الثنائي القائم اتسم برحمان سلطة الرئيس الذي تحول إلى مفتاح قبة النظام والممر الذي تتجمع فيه وتتوزع حوله ومن خلاله كافة السلطات، لا يدخل أو يخرج منه أو يمارس السلطة فيه أحد دون موافقته، كما لا يمكن لأحد أن يقف في وجهه لأنه الأصل والمرجع¹⁶.

¹² - من نتائج اندلاع حرب التحرير قيام السلطات الفرنسية بحل الجمعية الوطنية في 12 أفريل 1956 ونقل صلاحياتها للحاكم العام وأحدثت نظاما معقدا بقانون 05 فبراير 1958، والذي لم يطبق لكنه قسم الجزائر إلى خمسة أقاليم على رأس كل منها ممثل للسلطة المركزية وجمعية إقليمية منتخبة.
¹³ - أحمد محيو: محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، ط الخامسة 2009، ص 123.

¹⁴ - Ajami Said.Michel: Réflexion sur la décentralisation de l'exécutif au Sénégal après la révision constitutionnelle de 1970, RJPIC, T25, n 02, Paris, 1971, p 265.

¹⁵ - على نفس المنوال علق الأستاذ م. جوبار بقوله : شخص الوزير الأول محكوم عليه بالزوال والانقراض، حتى تتمكن ملكة النحل من البقاء في مركز الخلية. عن:

Benhammed-M.R: le pouvoir exécutif dans les pays du Maghreb, étude comparative, Tunis, 1995, p 251 et 390.

¹⁶ - Vatin.J.C et Leca.J : Les systèmes politiques algériens, idiologie, institutions et changement social, ANN, 1977, p40 et s.

مقابل ذلك، الثنائية الحقيقية للسلطة التنفيذية لاتجد مفعولها العملي إلا عندما يكتفي رئيس الدولة بأداء دور تحكيمي بدفع أطراف اللعبة السياسية إلى احترام قواعدها دون أن يشارك بنفسه ولوحده في تحديد مسارها حتى يكون في منأى عن الصراع السياسي. وبشكل آخر هو ذلك الذي يتدخل بشكل سيادي في آخر المطاف لتواجهه فوق كافة المؤسسات العامة وينزل استثنائيا من برجه العاجي حتى يحول دون توقف الحركة أو حدوث الأزمة، أما إن أراد القيام بدور محوري في الحياة السياسية وبفاعلية فعليه أن يتحمل بشكل كامل مسؤوليات التنفيذ بالكيفية التي عرضها الأستاذ ج. فودال : لا يمكن أن نحكم من بعيد أو عن طريق وسطاء، فلا يوجد ما يطلق عليه بالسياسة الكبرى والسياسة الاعتيادية، إنما السياسة ببساطة غير قابلة للتجزئة، أن تحكم يعني أن تتحمل العبء كاملا¹⁷.

ب- ضرورات الإصلاح السياسي ونواقضه:

سرعان ما لبثت الحياة السياسية في الجزائر أن استردت عافيتها بعد مرحلة الأزمة المؤسساتية بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة في 15 أبريل 1999 تلتها انتخابات نيابية وأخرى محلية متوالية وان شهدت مشاركة محدودة من حين إلى آخر نتيجة ركود الحياة السياسية، ذلك أنه منذ 1999 لم يتم الاعتراف بأي حزب سياسي إلى غاية جانفي 2012 بعد التضييق على أحزاب المعارضة وتفكيكها من الداخل بغرض إضعافها¹⁸. نفس الحقبة عرفت العديد من المحطات في تعديل الدستور بدء من 2002، 2008، 2016، فترة اتسمت باستجابة إلى بعض

¹⁷- Maurice Duverger: Institutions Politiques et Droit Constitutionnel 2, le système politique français, puf, 12 édition 1971, p244; Jucquel.J:Essai sur la pratique de la v République, bilan d'un septennat, Paris1968, p54.

¹⁸- جو الإصلاحات المتفاعل مع أجواء الربيع العربي شهد في ديسمبر 2011 نشوء ما يقرب 21 حزب سياسي جديد، أحزاب تم الاعتراف بها بالجملة في مارس 2012، كما رفع عدد مقاعد المجلس النيابي من 389 إلى 462 نائب.

المطالب السياسية ذات الطابع الحزبي¹⁹، وكانت الاستجابة قد تزامنت مع مظاهرات واحتجاجات جانفي 2011 أو ما يسمى باحتجاجات الزيت والسكر خلال أربعة أيام من المواجهات ومحاولات تأسيس تجمع للمعارضة بتنسيقية التغيير الديمقراطي (CNCD) والتي بعد مساعي عديدة وفاشلة في الحشد انقسمت إلى تنسيقية للأحزاب، وتنسيقية ثانية لهيئات المجتمع المدني لتعلن في 23 جوان وقف المسيرات. وكانت عدم الاستجابة لرياح الربيع العربي مردها أن الجزائر مرت على تجربة مريرة ولم تشفى من جراح محاولات ونتائج السعي للتغيير كأنا أمام خوف الوقوع في المحذور، أو كما يصفها البعض بمخاوف الإصابة بأعراض ما بعد الصدمة.

ثانيا : نفوذ سلطة الرئيس التونسي بصلاحيات ملكية :

عرفت تونس محطات دستورية عديدة امتدت فيما بين 1861 و 1959 و 2014 ومرت خلالها بثلاثة دساتير، أولها دستور المملكة التونسية 1861 الذي منحه أمير البلاد الباي حسين بن علي وموافقة السلطان العثماني، ثم أوقف العمل به في 1865 بعد الوصاية الأوروبية الانجليزية والاطالية والفرنسية وألغي بعد الحماية الفرنسية في 1881 ليعاد العمل به بعد حصول تونس على استقلالها الذاتي في 1954 الى غاية الاستقلال التام، ثم الغي في 1956 بالانقلاب على الملكية بعزل الملك الباي محمد الأمين الذي كان يبلغ 76 سنة²⁰. وأعلنت

¹⁹ - مطالب جسدها خطاب رئيس الجمهورية في التلفزيون الرسمي في 15 أفريل 2011 بتعديل دستوري شهد بعض التأخر في تجسيده وإنشاء لجنة وطنية استشارية حول التعديلات السياسية (cncrp) برئاسة رئيس مجلس الأمة ع بن صالح والتي استقبلت ما يقرب من 200 حزب سياسي وشخصية وطنية بمساعدة مستشار الرئيس الجنرال محمد تواتي ومحمد علي بوغازي لتقديمها للرئيس مع تسجيل مقاطعة من قدماء رؤساء وزراء أوائل، هيئة قدمت تقريرها النهائي في 11 جوان 2011 تخص تعديل نصوص وعرض نصوص جديدة لترسيخ المسار الديمقراطي، عن :

Ahmed Aghrout, Yahia H. Zoubir :op cit, p 137 et s.

²⁰ - تضمن الدستور الملكي تنظيم بيت مملكة الحسينيين وطريقة توارث الحكم في الأسرة وفض الخلافات بين أفرادها وممارسة السلطة كما تضمن أعمال الملك وذكر بأنها غير محصنة فكل مخالفة يرتكبها يختص المجلس الأكبر بالنظر فيها، مجلس مكون من 60 عضو يمارس وظيفة التشريع وينظر مدى دستوريته، كما أنه محكمة الوزراء وكبار موظفي الدولة، عن : جرمان العيد :دساتير بلدان المغرب العربي، النشر الجامعي الجديد 2017، ص 21.

الجمهورية الأولى في 25 جويلية 1957²¹، لتعيش البلاد فترة فراغ دستوري دامت ثلاث سنوات إلى غاية 1959، وقد عرفت تونس بعد الملكية أربعة 4 رؤساء والكثير من الوزراء الأوائل بدستور أول جوان 1959 الذي مر بالكثير من التعديلات²².

أ- ضعف ثنائية السلطة التنفيذية:

عرفت مرحلة حكم ح. بورقيبة ضعف ثنائية السلطة التنفيذية التي عدت في عهد أول رئيس للجمهورية الأولى اختيارا مؤقتا في ظل دستور نص على نفوذ واسع لمنصب رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ينتخب بالشكل المباشر يكون مساما وتونسيا من الأب والأم معا وغير مزدوج الجنسية وتلك الشروط غير مطلوبة في الوزير الأول وباقي الوزراء²³. نفس الدستور سجل تعديل صلاحيات الوزير الأول التي عرفت الكثير من الحروقات الإجرائية لكن لم تتم إثارتها بحجة تجنب الشلل المهدد لسير السلطات العامة بسبب الظرف السياسي المقترن بمرض الرئيس المفاجئ، وأهم تعديل جاء في 08 أفريل 1976 الذي اعترف له بوجود دستوري²⁴.

انتهت مرحلة حكم الراحل بورقيبة بمجيئ خلفه زين العابدين والذي عينه على رأس الوزارة في أكتوبر 1987 ليتولى الرئاسة بعد إعلانه عجز سلفه²⁵، ولينتخب بالأغلبية الساحقة في كافة

²¹ - نفس السنة شهدت استحداث وظيفة رئيس الجمهورية في 25 جويلية 1957 بدأها ح. بورقيبة رسميا في 1959، بعد اعتقال الباي، بل واهانتته وجعل أمراء الأسرة الحسينية يتسولون بعد تأمين ممتلكاتهم، بقي في المنصب 30 سنة بعد أن نصب نفسه رئيسا مدى الحياة. أما عن مسؤولية تنسيق النشاط الحكومي تكفل بها سكرتير الدولة لدى الرئاسة بالنظر إلى صلاحياته الواسعة في مواجهة باقي الوزراء. عن : جرمان العيد: مرجع سابق، ص 24.

²² - أهم تعديلات الدستور التونسي بالقوانين الدستورية كانت على التوالي : 30 جوان 1967، 08 أفريل 1976، 27 أكتوبر 1997، 09 جوان 1981، 5 جويلية 1988، 01 جوان 2002.

²³ - Benhammed M-R:op.cit, p285.

²⁴ - يؤكد هذا المنحى تصريح الرئيس الراحل بورقيبة أمام الراحل م. القذافي في مارس 1974 قائلا: الشكل الجديد للثنائية يدعم دور رئيس الدولة.

²⁵ - الاختفاء المفاجئ للرئيس سانغور وبورقيبة بعد استحواذهما لأمد طويل على السلطة أرغم على خلفهما الاصطدام بمشاكل يصعب حلها بسبب رفض الإعداد لخليفة الرئيس القائم وبسبب الحنين إلى الأحادية مثل قيام الرئيس ضيوف. ع في 04-04-1984 بتصريح دعا فيه إلى إجراء تعديل دستوري لإلغاء منصب الوزير الأول بالرغم أنه شغله في السابق تحت مبررات الفاعلية.

الانتخابات التي كان آخرها في 25 أكتوبر 2009، وقد بقي 23 سنة في الحكم من 7 نوفمبر إلى مغادرته منصب الرئاسة مكرها في 14 يناير 2011 باتجاه المملكة العربية السعودية .

ومن الصلاحيات التي عزز بها زين العابدين حكمه؛ وان سبقت السلطة التشريعية التنفيذية الترتيب في الباب الثاني في ظل دستور الجمهورية الأولى؛ صلاحية الاستفادة من حق التفويض من غرفتي البرلمان لمدة محددة باتخاذ مراسيم حسب المادة 28 بحسب تعديل 25 يوليو 1988 و 01 جوان 2002 . نفس السلطة تتواجد في الباب الرابع المخصص للسلطة القضائية في نص المادة 64 لأنه هو من يسمي القضاة بأمر²⁶. وقبل ذلك جاء الباب الثالث المتعلق بالسلطة التنفيذية بدء من المادة 37 إلى 63، مواد تضمنت النص على انتخاب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات انتخاباً عاماً حراً، مباشراً وسرياً مع جوازية تجديد ترشحه، شرط أن يبلغ سن الـ 40 سنة على الأقل و 75 على الأكثر بحسب المادة 40²⁷. أما المادة 53 ذكرت بأنه يسهر على تنفيذ القوانين ويمارس السلطة الترتيبية العامة، وله أن يفوض جزء من هذه السلطة إلى الوزير الأول المسؤول رفقة الطاقم الحكومي عن تصرفاته أمامه.

سلطات الرئيس احتلت في النظام التونسي، كما في باقي الأنظمة المغاربية مكانة مهمة ناتجة أساساً عن الإرث الاستعماري الذي كان يركز السلطات بيد هيئة الحاكم العسكري ممثل السلطة الاستعمارية²⁸.

²⁶- دساتير الدول العربية من إعداد قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2005، ص 111.

²⁷- من غرائب الصدف أن الرئيس المتخلي عن مهامه كرها بـ زين العابدين في 2011 كان يبلغ تحديدا 75 سنة لأنه من مواليد 03 سبتمبر 1936، مما كان ينبئ عن ارتقاب تعديل للدستور ليضمن استمراره في منصب الحكم، يعد الرئيس المخلوع خريج مدرسة سان سير العسكرية للمدفعية برتبة جنرال، عين رئيس للوزراء في أكتوبر 1987 ثم تولى الرئاسة بعد شهر في انقلاب صحي غير دموي بإعلانه عجز بورقيبة لينتخب بالأغلبية الساحقة في كافة الانتخابات، يقيم حالياً بعد فراره في جدة وصدر في حقه حتى 20 ديسمبر 2017 ما مجمله أربعة أحكام 4 مؤبد و 197 سنة و 6 أشهر سجن، و 213 مليون دينار. ت غرامة مالية.

²⁸- Benhammed.M-R:op.cit, p 236.

ب- خصائص دستور الجمهورية الثانية:

احتجاج الفرد في 17 ديسمبر 2010 تحول الى شرارة ألهمت ثورات باقي الأقطار المغربية في صورة احتجاجات في وقت كان ترتيب تونس في مؤشر الديمقراطية للإكومنست سنة 2010 في المرتبة 143 من أصل 167. ثم ما لبثت بعد نجاح الثورة أن أعلنت الجمهورية الثانية في 23-10-2011 بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي شعبيا والذي انتخب بدوره أول رئيس ديمقراطي الحقوقي م. المرزوقي²⁹، وبعد عمل دام 27 شهرا أنجز الدستور الحالي من قبل المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في 13 ديسمبر 2011³⁰.

دستور الثورة الذي صدر بتاريخ 10 فبراير 2014 عرف مشاركة الهيئة التأسيسية والسلطة التنفيذية التي كان على رأسها م. المرزوقي الذي سلم مقاليد الحكم إلى خلفه ب. ق. السبسي الذي يتجاوز سنه الـ 90 سنة.

أولى الملاحظات نسجلها في منطقية عرض النصوص الباب ثم الفصل ثم المواد عكس الدستور في الجوائز الباب ثم المواد التي قد تحتوي نصوصا بفقرات أقرب إلى الفصول. كما وقد جاءت ديباجة الدستور الجديد لطرح فكرة التخلص من الاستبداد، والبحث عن نظام تشاركي ديمقراطي في إطار دولة مدنية تحكمها قواعد ما فوق دستورية من قبيل تحديد مدة الرئاسة بخمس 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بمعنى تقليص عدد العهود بعهدتين فقط متصلتين أو منفصلتين، دون أن يكون للرئيس صلاحية الجمع بين مسؤولية دستورية وأخرى حزبية، بالكيفية المنصوص عليها في الفقرة 5 و6 من المادة 75 و76، وبأنه لا يجوز أي تعديل من الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة. النظام السياسي الجديد أخذ بالطابع البرلماني المكون من

²⁹- جرمان العيد : مرجع سابق ص 27.

³⁰- دستور الثورة المصرية التي تلت الثورة التونسية أنجز في سنة 2012 قبل الدستور التونسي في 26 جانفي 2014 بالرغم أن الثورة التونسية كانت الأسبق زمنيا، التأني في وضع الدستور كان حسب المراقبين يجري بمعدل مادة كل 5 أيام وكلمة كل يوم واحد، عكس حالة التسرع التي عرفها الدستور المصري بضغط من قوى الدولة العميقة التي انقضت على الديمقراطية الوليدة في مهددها بانقلاب دموي .

مجلس واحد هو مجلس النواب³¹، وسلطة تنفيذية مزدوجة أصبحت فيها سلطة الرئيس رمزية مقابل سلطة فعلية لرئيس الحكومة المسؤول أمام البرلمان ولا يكون مسؤولاً أمام الرئيس، إلا في حالة الخرق الجسيم للدستور.

كما أعطى الأولوية للحقوق ثم جاء ترتيب السلطة التشريعية في الباب الثالث لتليها السلطة التنفيذية في الباب الرابع بدءاً من المادة 71، إضافة لمسؤوليات السلطة التنفيذية في نص المادة 88 من الدستور³². يشار إلى أن الدستور ضبط سلطة الرئيس في نص المادة 89 بتعيين مقيد لرئيس حزب الأغلبية أو الائتلاف الفائزة بأغلبية المقاعد النيابية ليكون على رأس الحكومة³³.

في سياق الحق الرئاسي المقيد نص الدستور الجديد أن هذا الحق لا يتقرر في بعض الحالات إلا بعد تمكين باقي السلطات من فرصتها مثلاً إذا مرت أربعة 4 أشهر من تكليف الحكومة ولم تحصل على ثقة النواب فإن لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة، لأن ثقة المجلس في الحكومة ضرورية لبدأ عملها ولتتمكن من مسائلتها مستقبلاً. النواب ورئيس الحكومة وأعضاء الحكومة. إضافة إلى رئيس الجمهورية

³¹ - أهمية مجلس النواب تظهر في انفراده كغرفة نيابية وحيدة دون منافسة واتساع صلاحياته بإشراكه في الاطلاع على التقارير التي ترفعها الهيئات العامة وتناقشها في جلسات عامة لإصلاح الأوضاع دون الاقتصار على رفعها فقط للرئاسة كما كان يحصل في السابق.

³² - يمكن إعفاء رئيس الجمهورية من مهامه حسب قواعد الدستور الجديد من أغلبية أعضاء مجلس الشعب (بعد إلغاء الغرفة الثانية) بتقديم لائحة لوم معللة من أجل الخرق الجسيم للدستور وبموافقة الثلثين من أعضائه بغرض عزله من المحكمة الدستورية.

³³ - منح الدستور الجديد صلاحيات موسعة لرئيس الحكومة التي يقودها ي.الشاهد حتى داخل مجلس الوزراء فهو حسب الم 93 رئيس الوزراء وينعقد بدعوة منه، لكن برئاسة رئيس الجمهورية وجوبا في مواضيع الأمن القومي والعلاقات الخارجية، وله أن يحضر ما عداها في باقي المسائل. ولرئيس الحكومة صلاحيات في التعيين وتحديد الاختصاصات والإقالة حتى ولو تعلق بمنصبي الخارجية والدفاع، لكن بالتشاور مع الرئيس. نفس رئيس الحكومة يتصرف في الإدارة ويرسم الاتفاقيات الدولية ذات الصيغة الفنية.

ملزمون بأداء القسم واليمين الجمهوري³⁴، مع ضرورة الالتزام بالإعلان عن الذمة المالية للمترشح للمناصب العامة.

أما أهمية السلطة القضائية وردت في الباب الخامس التي يعين أعضائها بتسمية من رئيس الجمهورية مرفوقة برأي مطابق من هيئة المجلس الأعلى للقضاء، أما القضاة السامون يسمون بالتشاور مع رئيس الحكومة، بناء على ترشيح حصري من هيئة المجلس الأعلى للقضاء.

نفس الأهمية خصصت لهيئة القضاء المالي تحت مسمى محكمة المحاسبات وليس مجلس، هيئة بطبيعة قضائية بصلاحيات كاملة، وتدخل في تركيبة المجلس الأعلى للقضاء لها مهام مراقبة حسن التصرف في المال العام وزجر المخالفين. مع العلم أن أغلب الهياكل القضائية تساهم في انتخاب ممثلها داخل أغلبية أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، إضافة للاستعانة بأهل الاختصاص بحسب الفصل 112 وينتخب المجلس رئيسا من أعضائه وقضااته. وفي حالة النزاع في الاختصاص بين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ترفع بطلب من أحدهما إلى المحكمة الدستورية التي تبت خلال أسبوع بإصدار قرارها بحسب الفصل 101 من الدستور³⁵.

ومن المبادئ الأخرى التي تم التأكيد عليها أن الجيش الوطني التونسي جيش جمهوري ملزم بالحياد التام وظيفته الدفاع عن حرمة الوطن وحماية استقلاله ووحدة ترابه³⁶.

³⁴ - ميزة القسم الدستوري الحالي أن له جانب ديني، مختصر وموحد لأعضاء السلطات الثلاث: أقسم بالله العظيم أن أخلص للبلد وأحترم دستورها وتشريعها وأن أرفع مصالحها وألتزم بالولاء لها.

³⁵ - جاء النص على المحكمة الدستورية في الفصل 118، هيئة تتشكل من 12 عضو ثلاثة أغلبهم من المختصين في القانون في خبرة لا تقل عن 20 سنة. يتم إشراك المجلس الأعلى للقضاء باعتباره سلطة قضائية في عملية التعيين أي 4 أعضاء لكل سلطة وبحسب الفصل 118 فإن الأعضاء أنفسهم يقومون بانتخاب رئيسا للمحكمة الدستورية.

³⁶ - دستور الجمهورية التونسية عن الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 10 فبراير 2014، عدد خاص رقم 157.

ثالثاً: التغيير الثوري في ليبيا ومأساة تفكك الدولة:

عرف النظام السياسي في ليبيا ما يسمى بالتغيير العنيف بالانتقال من الحالة إلى نقيضها بدء من النظام الملكي إلى الجماهيري بقيادة الزعيم الأول الذي قضى على البنى المؤسساتية التي كانت سبباً في صعوبة التعايش مع النظام النيابي التعددي بعد أربعة عقود من الحكم الفردي بما أدى إلى استمرارية اللااستقرار السياسي.

أ- الوثائق التي أنهت مفهوم الدولة :

دراسة الحالة الليبية تقتضي استعراض دستور 2011 وقبل ذلك مناقش باقي الوثائق منها دستور النظام الملكي ثم دستور الجماهيرية الليبية والوثائق الملحقة به التي أشادت بشعار الثورة لكن في مواجهة استمرارية الاستبداد السياسي. كافة الوثائق التي أعقب انقلاب الفاتح العسكري جاءت بوعود التخلص من استبداد العهود السابقة لتقع في أسوأ منه لكونها تمحورت حول الإشادة بحكم الشعب والقيادة الجماعية، لكنها اختزلت الجهود في تمجيد الشخص الفرد³⁷. وقد جاء في إعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1977 إن الشعب يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة التي فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم بقيام النظام الديمقراطي المباشر،

³⁷ جاء في المادة الأولى من دستور الجماهيرية الصادر في 11 ديسمبر 1969 بأن السيادة ملك للشعب، أما المادة 10: إنشاء الألقاب والرتب المدنية محظور وتعتبر ملغاة جميع الرتب التي كانت ممنوحة للأسرة المالكة وحاشيتها، أما عن نظام الحكم فقد جاء في نص المادة 18 منه بأن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية التي تحولت في 2 مارس 1977 بموجب إعلان سلطة الشعب إلى الجماهيرية، مجلس يباشر نيابة عن الشعب أعمال السيادة العليا ووضع سياسة الدولة، وله اتخاذ كافة التدابير الضرورية من قبيل الإعلانات الدستورية والقوانين والأوامر والقرارات التي لا يجوز الطعن فيها حماية للثورة والنظام القائم عليها. أما المادة 19 ذكرت بأن مجلس قيادة الثورة يعين مجلس للوزراء المتكون من رئيس الوزراء ووزراء والذي بإمكانه إقالتهم لأنهم مسؤولون أمامه فردياً وتضامنياً. ويعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاته المشتركة مع مجلس الوزراء بناء على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة. نفس مجلس الثورة له سلطة في إعلان حالات الاستثناء وإدارة السياسة الخارجية.

شعب يعلن تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها ويمارس سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية والنقابات ومؤتمر الشعب العام³⁸ !

أما وثيقة الكتاب الأخضر الصادرة عن مؤتمر الشعب العام في 1988 جاءت على نفس الوتيرة استجابة لثورة الفاتح الكبرى وجاء فيها: اهتداء سلطة الشعب بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والقبيلة... ويعد معمر القذافي صانع عصر الجماهير والذي جسد بفكره آمال المقهورين وفتح أمام الشعوب أبواب التغيير بالثورة الشعبية. وثيقة تعتبر دعوة للقضاء على الأنظمة القائمة للحرية، وجاء في نفس الوثيقة لا ضمان لحقوق الإنسان في عالم فيه حاكم ومحكوم وسيد ومسود وغني وفقير³⁹. افتقدت المؤسسات للسرعية والبناء القانوني في ليبيا القذافي الذي سخر من الاحتجاجات الشعبية بعد أن منع التعددية السياسية على عكس بعض النظم الملكية⁴⁰، وقد تساءل القائد الملهم بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في بنغازي لمتد إلى كافة المناطق بتاريخ ال17 من فبراير 2011 لماذا الثورة ؟ وبأنه ليس رئيس بل زعيم، والذي بحسبه لا يحتاج إلى إقالة! شهدت الأزمة الليبية في مواجهة العنف بالعنف اقتتالا داخليا تم انهاءه مؤقتا بواسطة التدخل الدولي بإصدار القرار الأممي في 18 مارس 2011 رقم 1973 بالتدخل العسكري وحظر الطيران، دون إغفال الدور الفرنسي في الدفع بالحلف الأطلسي للتدخل. وبعد مقتل الزعيم الليبي جاء الإعلان الدستوري للفترة الانتقالية مختصرا على طريقة الدستور الأمريكي، وقد صدر في 2011 وأعقبته تعديلات في 2012 من قبل المجلس الانتقالي المؤقت الممثل للمجالس المحلية، نص في المادة 04 على إقامة نظام ديمقراطي أساسه التعددية والتداول السلمي على السلطة. وبأن ينتخب المجلس الوطني الانتقالي رئيسا له ونائب أول وثاني بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين بحسب المادة 18، نفس الرئيس يؤدي

³⁸- دساتير الدول العربية من إعداد قسم الدراسات الانتخابية والقانونية: مرجع سابق، ص 478 .

³⁹- نفس المرجع السابق، ص 472.

⁴⁰- François Burgat : Anatomie des printemps arabes, HAL, CNRS, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-24> Dec 2011 .

اليمن القانونية أمام المجلس الذي يؤدي أعضائه اليمن أمام رئيس المجلس كما ورد في المادة 19 والمادة 25 التي تنص بأن المكتب التنفيذي ورئيسه يؤدي اليمن القانونية أمام رئيس المجلس الوطني الانتقالي يشار إلى وجود إشكالية في المادة 23 من نفس الإعلان في عقد اجتماعات المجلس بطرابلس، وإمكانية اختيار مقر اجتماع مؤقت آخر ببغازي أو الاجتماع بمقر آخر بأغلبية أعضائه؟ المادة 24 تعيين المجلس الوطني الانتقالي لمكتب تنفيذي أو حكومة مؤقتة مكونة من رئيس وعدد من الأعضاء لتسيير شتى القطاعات، مع إمكانية إقالة المجلس الانتقالي لرئيس المكتب التنفيذي أو أي من أعضائه بأغلبية الثلثين، كما أن المكتب التنفيذي وأعضائه مسؤولون مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس الانتقالي.

نفس المجلس المؤقت منح صلاحيات واسعة في السياسة الخارجية بتعيين البعثات الدبلوماسية واعتماد الأجنبية منها باعتباره أعلى سلطة في الدولة والمسؤول عن تسيير البلاد إلى غاية انتخاب المؤتمر الوطني العام. كما تم الترتيب لتعيين رئيس وزراء من المؤتمر العام الوطني بطريقة التزكية على طريقة النظم النيابية⁴¹.

ب- المرحلة الانتقالية أو الانتقال نحو المجهول:

الصراع الدولي في ليبيا ولد تصارع الحكومات المحلية وتسبب في استفحال أزمة التناحر الداخلي مع تعدد المجالس والحكومات في ظل تجاوزات الإقليمية ودفعها نحو تدهور الحالة الأمنية إلى درجة استحالت معها الحلول السياسية، إذ بعد ست سنوات لتزال ليبيا تحت رحمة 1500 مليشيا وثلاث حكومات تتصارع لنيل الشرعية الدولية وهي على النحو التالي:

1- حكومة الوفاق الوطني بطرابلس تحضى بدعم الأمم المتحدة يرأسها فائز السراج تشكلت في فبراير 2016 بموجب اتفاق الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015، اختار أعضاء الحكومة المجلس

⁴¹- وثيقة دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته إلى غاية 2012، تم الاطلاع بتاريخ 23 نوفمبر 2011 عن موقع : constituteproject.org

الرئاسي الليبي ويضم 9 أعضاء يمثلون المناطق الليبية ونالت الحكومة ثقة 100 نائب من مجلس النواب المنعقد بطبرق شرق ليبيا.

2- حكومة الإنقاذ تشكلت بمقتضى المؤتمر الوطني العام في أوت 2014 بطرابلس يرأسها خليفة الغويل تتمتع بدعم مجلس شورى بنغازي دون اعتراف دولي، حكومة تخلت عن السلطة لصالح حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج، لكن سرعان ما عادت حكومة الغويل بعد دخولها مقر المجلس الأعلى للدولة بطرابلس في أكتوبر 2016 لتعود للواجهة ودعت لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حكومة عبد الله الثني بطبرق .

3- الحكومة المؤقتة أو حكومة برلمان طبرق المنحل في سبتمبر 2014 تتخذ من البيضاء في الشرق مقر لها برئاسة ع. الثني الذي فضل الوقوف مع خليفة حفتر زعيم مليشيا الجيش الوطني وبرلمان طبرق بدعم إماراتي مصري. حكومة أعلنت دعمها حكومة الوفاق واتفقت مع حكومة الإنقاذ في أكتوبر 2016 لتشكيل حكومة وحدة وطنية⁴². لكن الأحداث الأخيرة أمام محاولة حفتر دخول العاصمة طرابلس باستعمال القوة تنسف كافة الجهود السياسية لحل الأزمة.

رابعاً: السلطة السياسية في المغرب بيد الذات الملكية:

شهد تاريخ الحكومات المغربية بعد أول حكومة ترأسها مبارك البكاي الهبيل سنة 1955 محاولات عديدة لإبعاد الوزير الأول من مركزه، بحيث جاءت فترات ترأس الملك بنفسه الحكومات والتي منها حكومة محمد الخامس الخامسة في 27 مارس 1960، وتارة أخرى كان يعهد المنصب إلى ولي العهد الحسن الثاني الذي تولى الحكومة السادسة في 04 مارس 1961 والسابعة في 2 جويلية 1961 كما ترأس الحكومة التاسعة في 8 جوان 1965 في خضم الأزمة مع حزب الاستقلال.

⁴²- ثلاث حكومات تتصارع على حكم ليبيا، عن ب ب سي العربي بتاريخ 20 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع في 27-03-2018.

أ- ملامح السلطة الملكية المطلقة:

بدأت أولى ملامح السلطة الملكية المطلقة بإجهاض أول تجربة برلمانية عقب تشكيل حكومة بكاى في 07-12-1955 بفعل فرض حالة الاستثناء وتركيز السلطات بيد الملك⁴³.

استمرار انفراد الملك بالصلاحيات دفعت بأحدهم إلى درجة التساؤل مستهترا: ماذا يوجد في دستور المغرب الجديد؟ ويقصد بذلك دستور 1970 فرد بنفسه وبإيجاز يوجد الملك⁴⁴!

قواعد هذا الدستور سار على نفس سلبية التقليد الدستوري العقيم والذي دفع بالأنظمة الإفريقية الى انتهاج مسلك المراجعة من حين إلى آخر في ظل وجود ثابت متمثل في نفوذ مؤسسة الملك وانفرادها بالسلطة على شاكلة الرئيس الأوحده، على نحو ما جاء على لسان الزعيم السنغالي سانغور: يوجد لدينا توجه في توسيع الحد الأقصى، أو في المقابل تقليص الحد الأدنى لسلطات الوزير الأول، وقد صدر عنه قوله بأن الديمقراطية في إفريقيا هي ديمقراطية بقبة ورأس واحد بشكل يعكس المأثور الإفريقي:

Il n'y a pas de place pour deux Caïmans dans le même marigot⁴⁵,

نفس المنطق في تقديس الذات الملكية دأب عليه دستور المملكة الصادر في 07 أكتوبر 1996 والذي نص في المادة 07 منه : شعار المملكة الله، الوطن، الملك. وورد في سلطات هذا الأخير في نص المادة 19 من الباب الثاني بأن : الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساھر على احترام الدستور، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

⁴³ - Michel Guibal: La forme du Gouvernement Marocain, 1970, RJPIC, 1971-3, p 305.

⁴⁴ - Bourley M: Droit public Marocain, T2, édition la porte, p 186.

⁴⁵ - Jucquel J: op.cit, p 723.

أما المادة 23 ذكرت بأن شخص الملك مقدس لاتنتهك حرمة⁴⁶، نفس السلطة تقوم بتعيين الوزير الأول المسؤول أمامه وأمام البرلمان بحسب المادة 59، كما يعين باقي أعضاء الحكومة وله أن يعفيهم من مهامهم⁴⁷. ومن ضمن صلاحياته رئاسة مجلس الوزراء، حق حل مجلس البرلمان أو أحدهما بظهير شريف، كما له أن يخاطب الأمة والبرلمان ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، ويعتمد السفراء، يعين القضاة ويمارس حق العفو، وتصدر الأحكام وتنفذ باسمه، وهو نفسه يرأس المجلس الأعلى للقضاء بحسب المادة 83 من الدستور⁴⁸.

ب- دعائم الدستور الجديد في التصدي للمطالب السياسية:

الدستور الجديد الصادر بالظهير الشريف في 29 جويلية 2011 جاء بدعامتين أساسيتين أولهما تظهر في مكانة الملك المتواجد في أغلب فصول الدستور وتكرر ذكره في أزيد من 60 مرة بما يرافق ذلك من صلاحيات، أما عبارة رئيس الحكومة في حدود الـ 40 مرة، لكن في شق المسألة الملكية والنيابية، أما عبارة وزير ذكرت مرة واحدة في ظل نفس الشعار: لله، الوطن، الملك، قواعد تضمنها الخطاب الملكي المؤرخ في 17 جوان 2011⁴⁹.

⁴⁶ - يقصد بعبارة المقدس في ارتباطه بما هو ديني والاهي مثل الكتاب المقدس والجدير بالاحترام المطلق والانقياد له.

⁴⁷ - نفس الوزير الأول وفي ظل صلاحيات الملك الواسعة يتمتع بحق ممارسة السلطة التنظيمية بحسب المادة 63 من نفس الدستور.

⁴⁸ - يشار إلى أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية بحسب المادة 20 تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولدا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط سابقة الذكر. عن : دساتير الدول العربية من إعداد قسم الدراسات الانتخابية والقانونية: مرجع سابق، ص 511 .

⁴⁹ - إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، سبتمبر 2011، العدد 19.

خطاب دعا إلى تبني الدستور الجديد والذي يشكل حسبه تحول تاريخي حاسم لاستكمال بناء المؤسسات الديمقراطية والحكامة الجيدة، وقد ذكر بأنه ولأول مرة في تاريخ المغرب من حيث المنهجية حرصنا على أن يكون وضع الدستور من صنع المغاربة ولأجل جميع المغاربة، وكأن الدساتير السابقة تم وضعها بخلاف ذلك.

ومما جاء في نفس الخطاب إظهار مكانة الملك المحورية في فصل مستقل بصلاحيات دينية ودستورية حصرية وأخرى مستقلة سيادية وتحكيمية باعتباره أمير المؤمنين يتولى حماية الملة والدين، وله مكانته كرئيس للدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، والضامن لدوام الدولة واستمرارها، وللاستقلال المملكة وسيادتها، ووحدتها الترابية، والموجه الأمين والحكم الأسمى، المؤتمن على الخيار الديمقراطي، وعلى حسن سير المؤسسات الدستورية، والذي يعلو فوق كل انتماء، أوصاف وردت في الفصل 42. أما الفصل 51 فقد نص بأن للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير. نفس الاختصاص جاء في الفصل 96 من نفس الدستور.

كما تم تعزيز نفس المؤسسة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة عن طريق الارتقاء بالمكانة الدستورية "للوزير الأول" إلى "رئيس للحكومة"، والذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب متمتعاً بصلاحيات اقتراح التعيين وطرح مبادرات النصوص في ظل بقاء السلطة الحقيقية اختصاصاً حصرياً وسيادياً للملك، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري لممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية، تمت دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته في انسجام وتكامل وتمايز مع هيئة مجلس الوزراء.

وعلى صعيد الاختصاصات، فإن تمايزهما يتجلى في تحويل مجلس الحكومة، صلاحيات تنفيذية واسعة، ذاتية تقريرية، وأخرى تداولية، تحال على المجلس الوزاري ليبحث فيها، ضمن ما تم الاحتفاظ له به من صلاحيات إستراتيجية وتحكيمية، وتوجيهية.

وأما الدعامة الثانية، فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، كما تم التنصيب على حذف المحكمة العليا الخاصة بالوزراء تكريسا لمساواتهم مع المواطنين أمام القضاء.

كانت بداية العمل بالتعديل الدستوري فرصة الملكية الدستورية للانفتاح على المعارضة السياسية بإشراكها في مقاليد الحكم من خلال الفصل 10 بقوله يضمن الدستور للمعارضة البرلمانية مكانة تحوّلها حقوقا، من شأنها تمكينها من النهوض بمهامها⁵⁰.

لقد ساهمت التعديلات الدستورية في بدأ تكريس ظاهرة التناوب السياسي على رأس الحكومة الثلاثين برئاسة عبد الله بن كيران في 03 جانفي 2012 لكونه الأمين العام لحزب العدالة والتنمية إلى غاية تعيين خلفه سعد العثماني في 05 أبريل 2017⁵¹. كما كان لها أثرها في قيام النظام المغربي بالالتفاف على الحركة المواطانية المسماة 20 فبراير بإحداث إصلاح لم يمس إلا الشكل، ودون أن يصل إلى مضمون النظام الملكي، ذلك أن طبيعة النظام الملكية أسست في المغرب لدى النخب المسيرة مفهوم "ثقافة الطاعة والانصياع" وأضافت إليها ثقافة الخوف على حد المقولة الشائعة: عندما يصيب الغضب الملكي أحداً فإنه يدمره سياسيا، اجتماعيا، وماليا⁵².

⁵⁰ - مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية، الجريدة الرسمية عدد 5964، الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2011، ص 3600.

⁵¹ - موقع البوابة الوطنية المغربية Maroc.ma، تاريخ الحكومات المغربية، تاريخ الاطلاع 17 مارس 2018.

⁵² - واقع النظام الملكي المغربي صدر في شأنه كتاب عن صحفيين فرنسيين وصف فيها الملك بالمفترس وقد رد الكاتبان بأنه وصف ليس بالمتحامل لأنها الحقيقة الصادمة لواقع هيمنة الملك، علما أن بعض الحيوانات تنرفع عن الافتراس عندما تشبع، كتاب رصد فترة حكم الملك الشاب لفترة تزيد عن 12 سنة حينما بدأ حكمه ملكا للفقراء، لينتهي إلى رجل أعمال يهيمن على الأخضر ويترك اليباس للآخرين ليتحول من ملك للفقراء

خامسا: الطبيعة العسكرية للنظام السياسي الموريتاني:

التطورات السياسية والقانونية التي شهدتها موريتانيا تميزت بدور محوري لمؤسسة الجيش في الاحتفاظ بالسلطة وترتيب عملية تناقلها بعد كل انقلاب .

أ- رئيس المجلس العسكري على رأس السلطة التنفيذية:

صدر دستور 12 جويلية 1991 في عهد رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ولد معاوية الذي أصبح رئيسا للبلاد، دستور رسم صلاحيات واسعة للرئيس باعتباره حامي الدستور، يجسد الدولة، يضمن السير المطرد والمنظم للسلطات العمومية، الضامن لاستقلال الوطن، يترأس مجلس الوزراء، رئيس الأعلى للقوات المسلحة، يعتمد السفراء والمبعوثين الى الدول الأجنبية، يمضي المعاهدات ويصدقها، يمارس حق العفو وتخفيض العقوبات واستبدالها، حق استشارة الشعب، يتخذ تدابير الاستثناء كل هذه الصلاحيات جاءت في المادة 23 وما يليها من الباب الثاني⁵³. كما يحدد نفس الرئيس السياسة الخارجية و الدفاعية الأمنية ويعين الوزير الأول وينهي مهامه ويعين الوزراء وهم مسؤولون أمامه، يبلغ أرائه الى البرلمان عن طريق خطابات دون إمكانية استتباعها بنقاش. له إمكانية حل الجمعية الوطنية، يصدر القوانين والسلطة التنظيمية ويمكنه تفويض جزء منها أو كلها للوزير الأول ويعين في الوظائف المدنية والعسكرية. رئيس يساهم في وضع الدستور وتعديله بما يخدم مقاصده على نحو المادة 28: يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية⁵⁴.

الى ملك على الفقراء بميزانية القصر الملكي التي تستنزف 7 مليون درهم يوميا من المال العام تفرض على البرلمان القديم والجديد دون نقاش حول المبالغ المقدسة ! ولقد وصفه الكتاب بملك من الذهب الخالص إشارة إلى تربيته على المرتبة السابعة في ترتيب أغنى الملوك. عن كاثارين قراسيبي، أريك لورون: الملك المفترس، ترجمة جماعية، مطبعة سوي 2012، ص 03، 06.

⁵³- نص الدستور الموريتاني الصادر بالأمر القانوني 91-022 المتضمن دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 12 جويلية 1991، بوابة: www.pal-lp.org، تمت مراجعة المصدر بتاريخ 06 ديسمبر 2017.

⁵⁴- دساتير الدول العربية من إعداد قسم الدراسات الانتخابية والقانونية: مرجع سابق، ص 529.

ب- حينما يمهّد الانقلاب الطريق للانتخاب:

ذكر رئيس المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا العقيد أعلي ولد محمد فال في انقلابه ضد الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايح بأن الانقلاب كان بغرض إصلاح الأوضاع دون وجود نية الاحتفاظ بالسلطة اثر انقلاب 2005 وإجراء انتخابات في 25 جوان 2006 .

المجلس العسكري يقوم بدور واسع في الحياة السياسية بعد قيامه بحل الجمعية الوطنية بعد انقلاب 2005، أما أهم تعديل في 2006 جاء باقتراح من مجلس الحكم العسكري بتقليص فترة العهدة الرئاسية إلى 5 سنوات ومنع تجديدها أكثر من مرة واحدة، وعدم ترشح من يتجاوز سنه 75 سنة لمنصب الرئاسة. وأضاف إلى القسم الدستوري فقرة يقسم فيها بأنه لن يقوم أو يدعم بأي كيفية تغيير المادة الخاصة بالفترات الرئاسية، ومنح الرئيس صلاحيات واسعة مع منعه من تولي أي منصب حزبي. مقابل قيام البرلمان بدوره الرقابي. فترة لم تدم طويلا ليلها انقلاب آخر في 06 أوت 2008 والذي قاده محمد ولد عبد العزيز برئاسة المجلس العسكري المشكل من 11 عضو جميعهم عسكريون برتب مختلفة ثلاث جنرالات والباقي عقدا، مجلس أطاح بحكم الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، هذا الأخير كان فاز بالانتخابات الرئاسية في 19 أبريل 2007 يعتبر أول رئيس مدني، لكن بسبب عزله لقادة الجيش تعرض لانقلاب والسجن ليعلن عن استقالته. وبمقتضى اتفاق دكار تم الإعداد لإجراء انتخابات رئاسية في ظل وجود المجلس العسكري في 18 جويلية 2009 فاز بها الحاكم العسكري محمد ولد عبد العزيز. مرحلة شهدت تواجد عشرات الأحزاب السياسية ووزير أول متواري خلف شخصية الرئيس⁵⁵.

شهدت الساحة السياسية عقب أحداث الربيع العربي حصول أزمة بين الرئيس م. و.عبد العزيز ومجلس الشيوخ الذي رفض تعديل الدستور ليلجأ الرئيس إلى استعمال المادة 38 بعرض التعديل على الاستفتاء بعد موافقة مجلس النواب، تعديل عرف انقسام الشارع السياسي

⁵⁵ - الوزير الأول السيد يحي ولد حدمين كان مسير لقطاعات ومؤسسات عديدة من مواليد 1953.

والشعبي بعد رفض المقترحات من مجلس الشيوخ. كما أقر مجلس النواب في جانفي 2012 تعديل يجرم الانقلابات العسكرية ومنع الترحال السياسي بإبقاء المقعد النيابي للحزب وليس للشخص . أما تعديلات 2017 قابلتها الطبقة السياسية بالرفض لاحتوائها على إلغاء هيئة مجلس الشيوخ وإنشاء مجالس جهوية محلها وتعديل العلم بإضافة خطين أحمرين للإشادة بتضحيات المقاومة الموريتانية⁵⁶.

سادسا: دستور جمهورية الصحراء الغربية ومعضلة الحق في تقرير المصير:

تم إقرار دستور جمهورية الصحراء الغربية بموجب المؤتمر الـ 13 للبولىساريو سنة 2014 والذي قرر التحرر في 1973 بعد ثورة الـ 20 ماي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المتواجدة تحت الاحتلال المغربي منذ 1975 وعاصمتها مدينة العيون⁵⁷، دستور ترافق مع إرادة للتحرر من الاحتلال المغربي الراض لحل حق تقرير المصير منذ بداية التسعينات من القرن الماضي دون جدوى رغم مساعي الأمم المتحدة⁵⁸. نفس الدستور يكرس إيمان الشعب الصحراوي بضرورة تحقيق بناء المغرب العربي الكبير، تضمنت بنوده مسألة تنظيم السلطات في الباب الثالث بدء من المادة 51 بقوله أن الأمين العام لجبهة تحرير شعب البولىساريو هو نفسه رئيس الجمهورية، يتم انتخابه عن طريق الاقتراع المباشر والسري في المؤتمر

⁵⁶- الدستور الموريتاني محطات وتعديلات، موقع الجزيرة نت، آخر تحديث 5 أوت 2017 .

⁵⁷- جرمان العيد :مرجع سابق، ص43.

⁵⁸- تم استبدال المبعوث الأممي إلى الصحراء الغربية كروستوفر. روس الذي قضى 8 سنوات دون نتائج بالرئيس الألماني السابق هورست كولر المعين في 2017 والذي يعد من أسرة عاشت في مخيم للاجئين حتى عام 1957، سعى منذ تعيينه لإجراء جولات مكوكية بقصد إعادة بعث مسار المفاوضات المتوقفة بالتحضير إلى رؤية أممية مغايرة لمبدأ تقرير المصير! محادثات جرت بعد تلك التي تمت مع المفوض الأوروبي لإدارة الأزمات وسياسة الجوار. نزاع يراوح مكانه منذ أزيد من 40 سنة في ظل عودة المغرب الى منظمة الوحدة الأفريقية. عن عبد الرحيم العسري: كولر يطالب زعماء القارة السمراء بأفكار جديدة لحل نزاع الصحراء، هسبريس، 18 جانفي 2018؛ شبكة الجزيرة : 17 أوت 2017 : الاطلاع بتاريخ 18 مارس 2018.

Aljazeera.net

العام للجهة، نفس الرئيس يقوم بتعيين الوزير الأول وينهي مهامه ويعين الوزراء وتحديد اختصاصات الوزراء، كما يقوم بإصدار القوانين بعد مصادقة المجلس الوطني، ويعد قائد القوات المسلحة ويوجه السياسة الخارجية ويمنح العفو ويعين في الوظائف المدنية والعسكرية. وقد ذكرت المادة 63 بأن الحكومة جهاز تنفيذي مسؤول أمام الأمين العام للجهة الذي هو نفسه رئيس الجمهورية، هذا الأخير بحسب المادة 73 يؤدي أمامه الوزراء اليمين الدستورية.

الفرع الثاني: ملامح انتكاسة السلطة التنفيذية وآثار أحداث الربيع العربي:

أخذت مبادرات السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي أوجها عدة كانت سببا في تقويض أدنى محاولة لإنجاح عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي معا والتي شهدتها الكثير من النظم السياسية المغاربية، ومن ملامح تقهقر العملية السياسية على مستوى السلطة التنفيذية التي كان لها أثرها على الساحة السياسية:

أولا: ملامح انتكاسة السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي :

تتراوح ملامح انتكاسة السلطة التنفيذية في نظم دول المغرب العربي على مستوى مؤسساتي فاصل ومحدد لمجرى المستوى الثاني السياسي، ثم مستوى ثالث اقتصادي واجتماعي، لأنه إن كانت هنالك مؤسسات حقيقية فلن يكون خيارها في الإصلاح إلا صحيحا دون مناورة ترمي إلى تحقيق مكاسب آنية على حساب بقاء الدولة واستمراريتها. انتكاسة يجني مرارتها المجتمع نتيجة تدني المستوى المعيشي وازدياد الأزمة الاقتصادية حينها يتدخل الدور السلبي لوسائل الإعلام المناوئة داخليا وخارجيا في إشعال فتيل الثورة.

أ- على المستوى المؤسساتي : لقد تمظهر تصرف السلطة التنفيذية بطابع تغلب عليه الأحادية بين توجهين: توالي التعديلات الدستورية التي تستهدف توسيع صلاحيات الرئيس وتمديد فترة حكمه من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إلغاء منصب الوزير الأول أو الحد من صلاحياته.

ب- **على المستوى السياسي:** إضافة إلى الحالة السياسية التي عايشتها المنطقة من توالي الانقلابات وظاهرة مصادرة حق المعارضة السياسية في العمل السلمي فإنه يمكن الإشارة إلى جملة أسباب سياسية لها توابعها هيئت الأرضية قبل ظهور وانتشار حالة الاضطرابات والفوضى يمكن اختصارها في الجدول التالي⁵⁹:

البلد	مؤشر الحقوق السياسية	مؤشر الحقوق المدنية	مؤشر الفساد المالي أو الرشوة	الترتيب من أصل 178 دولة
الجزائر	6	5	2, 9	105
تونس	7	5	4, 3	59
ليبيا	7	7	2, 2	146
المغرب	5	4	3, 4	85
موريتانيا	...	...	...	...
الصحراء الغربية	...	...	...	...

⁵⁹- منظمة فريدم هاوس، إحصاءات سنة 2009 مع ملاحظة بقاء بعض النظم خارج التصنيف لأسباب عملية، عدم توافر المعطيات، أسباب سياسية وأمنية. معطيات بمشاركة من منظمة العمل الدولية، هيئة اليونسكو، البنك العالمي في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2010.

ج- المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأحداث: يتحدد هذا المستوى بالنسب والأرقام التالية:

البلد	نسب بطالة الشباب	مستوى الأمية لدى نفس الفئة العمرية	مستوى السن في التعليم	مناخ الأعمال بحسب تصنيف وكالة كوفاس 27-11-2011	نسب الفقر لأقل من 2 دولار في اليوم
الجزائر	17	91, 8	13, 6	B	24
تونس	30	96, 8	14, 5	A 4	2.8
ليبيا	...	99, 9	16, 6	D	...
المغرب	17	79, 5	10, 3	A 4	24
موريتانيا	...	...	...	...	...
الصحراء غ.	...	...	...	...	...

ثانيا: آثار أحداث الربيع العربي على النظم السياسية للدول المغاربية:

في الوقت الحالي أصبح قياس مدى نجاحة الإصلاحات السياسية بدراسة نتائجها وأثارها على الميدان من خلال ترتيب ومفعول ملموس، وبعد دراسة الأسباب وراء بروز ظاهرة العنف السياسي ومحاولة تغيير النظم الاستبدادية باستعمال وسائل ونهج القوة تأتي إلى استعراض الآثار المترتبة عن إحلال الطريق العنفي محل السياسي على النحو التالي:

أ- الأثر السياسي: عملية الإصلاح التي شهدتها دول المنطقة برمتها، وان استندت إلى نفس مظاهر تركيز السلطة وإعادة توزيعها على مستوى الجهاز التنفيذي، إلا أنها كانت سببا في تامل الحياة السياسية بمحاولات إيجاد حلول للوضعية المتأزمة تقريبا بنفس الأسلوب والتي يظهر أثرها في رفض التنازل أحيانا وأحيانا أخرى بإبداء تنازل محدود بكيفيتين:

أثر مباشر صدامي لأنظمة صارعت، واجهت وحاولت إيجاد حلول متباينة للأزمة السياسية على غرار كل من الجزائر، تونس وليبيا⁶⁰.

وأثر آخر استباقي لأنظمة ارتقت وقوع الأزمة السياسية بالاستجابة للمطالب الشعبية فسارعت إلى إجراء إصلاحات على غرار المغرب، وبقدر أقل موريتانيا بتقدير للفارق الموجود. ومن نتائج التصدي للمطالب السياسية: القيام بقمع الأحزاب صاحبة الأغلبية والشعبية الكاسحة والتي فازت في الانتخابات أو كان لها امتداد شعبي واللجوء إلى منع العمل السياسي وإنشاء غرف نيابية منافسة بطريق التعيين، أو كما كانت تسمى بغرفة مستشاري الأمير.

في دراسة للبنك الدولي فان معظم الدول التي تعرضت لعملية الإصلاح لم تشهد تحسنا في مؤشرات الحوكمة المالية مثال تونس والمغرب، إذ في مؤشر السيطرة على الفساد شهدت تراجعا مقارنة بين سنوات 2000 و 2010 و 2013 .

أما مؤشر فعالية الحوكمة السياسية كان فيه تحسن في تونس مقارنة بالمغرب ونفس الشيء في مؤشر إبداء الرأي والمسائلة⁶¹.

أما مؤشر الحرية العالمي لسنة 2018 عن مؤسسة فريدوم هاوس مقارنة ب210 دولة في العالم على رأسها الدول الاسكندنافية فلندا، النرويج، السويد التي حصلت على العلامة الكاملة 100 في ظل تدويل سوريا المؤخرة ب-1، الصحراء الغربية في الرتبة 206 بحصولها على 4 درجات، في ظل تصدر تونس بدرجة إجمالية بلغت 70، أما المغرب صنف في الرتبة الرابعة ضمن خمس 5 دول عربية حرة جزئيا ب37 درجة، أما باقي الدول أدرجت ضمن تصنيف الدول

⁶⁰ - الأسلوب الصدامي قد نجد بصماته حتى من ناحية التقنين في صورة قانون الإعلام بتجريم بعض مظاهر حرية التعبير أو الممارسة المدنية، كما قد نجده في الملاحقات الجنائية عن التعبير السلمي باستخدام قواعد قانون العقوبات التي تجرم اهانة الرئيس ومسئولي الدولة وحظر المظاهرات .

⁶¹ - عدنان مزارعي وتوخير ميرزووييف: أربع سنوات بعد الربيع العربي، التمويل والتنمية، جوان 2015، ص 55.

غير الحرة، وصنفت الجزائر في الرتبة السابعة عربيا في مؤشر الحرية ب35 درجة خلفها موريتانيا في المرتبة التاسعة 9 ب30 درجة، وليبيا 18 عربيا ب9 درجة، استنادا إلى معيارين هما الحقوق السياسية والحريات المدنية القائمة على مبادئ منها الانتخابات النزيهة، حقوق الأقليات، حرية الإعلام وسيادة القانون⁶².

ب- الأثر الاقتصادي: أما عن مؤشر البؤس الاقتصادي لسنة 2018 الصادر عن وكالة بلومبرج الأمريكية في النصف الثاني من شهر فبراير 2018 استنادا على معيارين هما معدل التضخم وارتفاع الأسعار ونسب البطالة، يتمثل أحد مواطن الضعف الرئيسية في منطقة شمال إفريقيا التي انتشر فيها الربيع العربي وتسبب في عزلة المنطقة نسبيا وتباطؤ تحديث اقتصادياتها مقارنة بالاقتصاد العالمي، حسب دراسة تم إعدادها سنة 2013 ساهمت المنطقة بما فيها الشرق الأوسط بأقل من 1% في حصة الصادرات غير النفطية في الأسواق العالمية مقابل 10% من حصة شرق آسيا وحصة أمريكا اللاتينية التي تبلغ 4 %، وعشر تلك الصادرات أي من 1 % من الصادرات مصيره البقاء داخل المنطقة⁶³.

الخاتمة:

أورثت أحداث أكتوبر في الجزائر ثورة قانونية وسياسية، لكن لم تعالج أساس المشكلة بتحديد فترة انتقالية علاجية. لهذا فأن هنالك ملاحظة مزدوجة على الوضع في الجزائر: إن كانت استجابة السلطة السياسية للأحداث المذكورة متسارعة في أقل من شهر، إلا أنها كانت متناقلة في مواجهة أحداث الربيع العربي بإقرار الإصلاحات الدستورية عقب 5 سنوات من

⁶²- موقع ساسة sasa post، تاريخ الاطلاع في 18 فبراير 2018.

⁶³- عدنان مزارعي وتوخير ميرزووف: مرجع سبق ذكره، ص 55.

الأحداث، الإصلاح المتسرع أو المتأخر قد يكون مجرد ردة فعل بلا جدوى ان لم يهيئ له بدراسة متأنية ومستقبلية شاملة⁶⁴.

تواجد تجريم العمل السياسي السلمي أنشأ العنف وأعطى له مبررات وجود وهي التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان.

أما مغاريا، إن كان هنالك إيمان مشترك من أنظمة دول المنطقة بحسب وثائقها الدستورية التي تنص على ضرورة بناءه، إلا أن هذا المسعى يتطلب وضع قواسم وأرضية مشتركة دستورية وسياسية في استعراض الحلول المطروحة لمواجهة رياح الربيع العربي ومتطلباته.

كما تستدعي الضرورة تحرك دول المنطقة في إطار مصالح دول الجوار بسبب تبعات الانزلاق الأمني الكارثية على المنطقة بأكملها ولنا في الوضع السوري خير إن لم يكن أسوء مثال يتسبب في الهجرة الجماعية وانتشار السلاح وإتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي. بهذا فان تشابه الأنظمة ليس بمحض الصدفة، ومن بين نقاط تقاطع النظم: هنالك أوجه شبه في مضامين دساتير المغرب وتونس والجزائر تتمظهر في إشكالية الاستخلاف في الأنظمة المغاربية، ثنائية تجنب الرئيس التورط مع النواب.

تسمية رئيس الحكومة في كل من تونس، المغرب، ليبيا والإبقاء على وظيفة الوزير الأول بصلاحيات محدودة في الجزائر. شبه وتباين نلمسه كذلك في إدراج الثنائية التنفيذية بحددة متفاوتة بشكل قوي وأكثر تعبيراً عن تقوية نفوذ مؤسسة رئاسة الحكومة والأحزاب السياسية الداعمة له

⁶⁴ - بعد تعديل 16-01 وصل عدد المواد في الدستور التي تم تعديلها 75 مادة وإضافة 37 مادة جديدة، وبلغ عدد المرات التي ذكر فيها رئيس الجمهورية في أزيد من مائة موضع أكثر مما كان عليه في السابق.

في تونس يليها المغرب ثم الجزائر ثم موريتانيا، صلاحية السلطة الترتيبية للوزير الأول أوسع في تونس والمغرب مقارنة بتلك التي يتمتع بها الوزير الأول في الجزائر.

الاختصاص الرقابي للمحكمة الدستورية يسجل حلولها محل المجلس الدستوري في تونس والمغرب وبقاء نفس الهيئة بعد التعديل في الجزائر، وإن كان بصلاحيات أوفر بعد التعديل.

أما عن أوجه طرح الحلول المتباينة يمكن عرضها: الفرق بين الدستور الجزائري والتونسي أن في الأول نجد تدخل سلطة رئيس الجمهورية عند مناقشة اختصاصات النواب، بينما في الثاني نجد المشرع يتطرق لاختصاصات النواب عند عرض صلاحيات رئيس الحكومة والفرق له دلالة واضحة.

إنشاء منظومة العدالة الانتقالية وتحديد صلاحياتها في إظهار الحقيقة في المغرب وتونس دون الجزائر.

تبرير انعدام المسؤولية التي تستفيد منها الهيئة السياسية والإدارية والتي تبقى تحت مظلة الرئيس. ومن نتائج الأحداث التي سميت بالثورة وجود مفارقة مزدوجة على صعيدين:

الصعيد الداخلي: المفارقة الأولى تتحدد في حالة الإقبال على صناديق الاقتراع غير مسبوقة في الجزائر، مصر، تونس، إذ كان بالإمكان؛ عوض الخسارة في الحقل السياسي وزرع ثقافة العزوف الانتخابي وتوفير المناخ لإنتاج متطرفين بإغلاق الساحة السياسية بنتائج يدفع ثمنها مستقبل الأجيال القادمة؛ إتاحة إطار العمل السياسي والإسهام في عملية بناء مجتمع الدولة الحديثة. أما المفارقة الثانية تكمن في أن من يسهل عليه انتقاد أحداث الربيع المغاربي كان الأحرى به التنديد بمسبباته المتمثلة في الاستبداد السياسي وحال السجون التي كانت مفتوحة في ظل غياب الحريات والممارسة السياسية.

أما على الصعيد الدولي، في نفس الوقت الذي ساندت فيه نفس القوى الخارجية الأنظمة الاستبدادية⁶⁵، من ذلك موقف فرنسا من الأحداث في تونس وليبيا وموقف الاتحاد الأوروبي من الانقلاب في مصر وشركائهم في الجنوب⁶⁶، نفس القوى كانت تراهن على نظرية أثر الدومينو على كامل دول المنطقة «effet domino».

في حين المفارقة الأخيرة تكمن في إبقاء القوى الدولية بؤر توتر في المشرق ممثلة في سوريا والمغرب في ليبيا وتأجيل إن لم يكن إجهاض الحلول السياسية نظير توازنات ومصالح دولية.

انطلاقاً من كل ذلك يمكن القول بعد طول إمعان بأن أحداث العنف في المنطقة ذات طابع سياسي أساساً تقتضي البحث عن حلول سياسية في المقام الأول لا غير تكمن فيما يلي:

1- البحث عن أساليب واستراتيجيات إدارة الأزمة بترجيح الأسلوب السلمي عن طريق الاستعانة بالنهج السياسي والدبلوماسي لحل الأزمة بدل الأسلوب العنفي والأمني الاستتصالي الذي يفضل اجتثاث الآخر بدلاً عن فعل الإصلاح⁶⁷. الحل السياسي والسلمي يتكرس من خلال الاعتراف بالأخطاء والعمل على تصحيحها في معالجة المشاكل بدل تركها تتراكم وتتعمق، طريقة تتسم بالأسلوب الديمقراطي بالإفصاح عن وجود الأزمة وحسن إدارتها⁶⁸.

2- الإصلاح لتكريس الحكم الراشد والحد من منظومة الفساد، من خلال البدء في دسترة النظام القانوني لإرساء عدالة دستورية قادرة على إعمال القانون وتنشيط قواعده، وإن كان يشهد

⁶⁵ - مساندة الأنظمة الاستبدادية لرؤساء الدول العربية تتجلى في تكريمهم في فرنسا بوسام لويز ميشال لحقوق الإنسان والديمقراطية، كما حصل مع زين العابدين 1987 ومبارك في 1990.

⁶⁶ - François Burgat : Anatomie des printemps arabes, op.cit.

⁶⁷ - إنكار وجود الأزمة وإرجاء الحلول قد يرجع اللجوء إلى الأسلوب العنفي بالقوة المادية والعسكرية للدفاع على أمن الدولة ومكافحة الخصوم (إرهاب) بالصدام العلني مع القوى المضادة، التدخل العسكري في حل مسائل ذات طبيعة سياسية في ظل صمت الغرب كان مشجعاً على إطالة زمن الأزمة وتمادي حالة الاستبداد السياسي.

⁶⁸ - خالد سعيد: دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، أزمة الربيع العربي نموذجاً، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران 1، سنة 2017، ص 77 وما يليها.

مقاومة أو حركة متدرجة في استيعاب تطوره⁶⁹. خيار الإصلاح السياسي ركيزة أساسية في بناء الدولة القانونية وقانونية السلطة السياسية، لأن سلطة الدولة هي سلطة قانونية وليست امتيازاً لمن يارسها، بل مجرد وظيفة ذات اختصاصات محددة ومقيدة بالقانون والقضاء المستقل، سلطة تمارس على ضوء دولة القانون التي هي دولة الحق والعدل تتقيد في ممارساتها بالقواعد القانونية⁷⁰.

3- إصلاح سياسي يترافق مع توفير ضمانات الدولة القانونية، باعتبار أن الدولة ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية أسمى، بهذا تستعين الدولة بالقانون لتحقيق تلك الغاية تجسيدا لمبدأ الشرعية على أساس أن السلطة توقف السلطة من خلال الحكومة المعتدلة التي تحمي الحقوق والحريات ضد تعسف السلطات العامة، بالأخص التنفيذية منها التي تخضع تصرفاتها لأحكام القانون، ويقوم القضاء الإداري إن تمتع بالاستقلالية بإلغاء تصرفاتها المنافية لأحكامه بدعوى تجاوز السلطة، الإصلاح المذكور لا ينفصل البتة عن المعطى الاقتصادي لجذور الأزمة السياسية⁷¹. انتهى .

69- Favoreu.L, Gaia.P, hievontian.R, Mestre.J, Pfersmann.O, Roux.A, Scoffoni.G, Droit Constitutionnel, op, cit, p 279.

70- عبد العزيز رمضان علي الخطابي: مرجع سبق ذكره، ص 31 إلى 39.

71- قد أشارت دراسة منظمة فريدوم هاوس المشار إليها أعلاه إلى أن دول الجنوب العربية بما فيها تلك التي عرفت أحداث الربيع تبقى فوق صفيح ساخن ولتجاوز ذلك يبقى أمامها تحديات وأفاق اقتصادية إلى غاية 2020 بإنشاء 22 مليون منصب شغل وضرورة إدماج 30 مليون شاب من المتعلمين واستثمار 420 مليار الدولار حتى أفاق 2030، ونمو اقتصادي بـ 8 % لـ 15 سنة المقبلة، بحسب معهد أفاق اقتصادية لدول البحر المتوسط في جويلية 2011. أما عن التحديات السياسية للمرحلة الانتقالية لإرساء الديمقراطية فإنها تتطلب:

تكريس الديمقراطية ودولة الحق والقانون. حرية الرأي والتعبير. إجراء انتخابات حرة ونزيهة في إطار تعددية سياسية. إمكانية التناوب على السلطة بإتاحة الفرصة للزعماء السياسيين بالتنافس في العملية الانتخابية.

وقد وضعت الدراسة أربع سيناريوهات لدول المنطقة :

بوجود نظم ليبرالية، أسلمة الدولة، بلقنة النظم، بقاء الوضع على حاله أو استمرار وضع الستاتيكو.

كما يلاحظ التخويف من الأحزاب الإسلامية بسبب عنصر قوة يكمن في:

حصولها على التأييد الشعبي وبأن لها التمويل المالي ولها رصيد ديني، لكنها وفق التقرير تقتقر أو نقطة ضعفها انعدام برامج تطوير اقتصادية، واجتماعية بالتساؤل إن كانت هنالك فعلا ديمقراطية إسلامية. لهذا

الملخص :

لقد مرت نظم العالم الثالث والتي من بينها دول المغرب العربي بعد مرحلة الاستقلال بهزات داخلية وخارجية هددت وجودها، لأن سلطة النظام المركزي لم تراهن على تحصين البناء من الداخل بإرجاء المعطى المؤسساتي والمواطني إلى ما بعد البناء الهيكلي والرسمي للدولة.

أهمية مكانة ووظيفة السلطة التنفيذية دفع بالكثير أثناء حالات الانسداد السياسي وعقبها إلى محاولة الإحاطة بالموضوع بتحليلات تتمحور حول إعادة النظر في ضرورة توازنها وعقلنة دورها في النظام السياسي من خلال الحد من السلطة بإقرار مسؤوليتها عملاً بمبدأ لا سلطة دون مشاركة ودون مسؤولية . ذلك أن أحد أسباب الأزمات التي شهدتها أنظمة حكم دول المغرب العربي حديثاً تكمن في الانفراد في ممارسة السلطة، أزمات سياسية ارتبطت في أسبابها ونتائجها بالسلطة التنفيذية، مما اقتضى طرح جملة حلول في كامل نظم المنطقة ترمي إلى مراجعة أساليب التسيير وإعادة توزيع الاختصاصات بإنشاء منصب الوزير الأول أو إعادة الاعتبار له بتمكينه من صلاحيات حقيقية.

كلمات مفتاحية: الدستور، مركزية القرار، ازدواجية السلطة، الإصلاح السياسي، الشرعية.

Résumé :

Les régimes politiques du Maghreb arabe ont connus comme ceux du tiers monde après leurs indépendances des secousses internes tant qu'externes, ce qui a mis leur existence en péril, du fait que ses régimes ont veillé à assurer plus d'importance à la construction formelle de l'État, non à la constitution de l'État de droit.

هناك مخاوف غير مبررة من الدول الغربية من نظم العالم العربي الإسلامي. عن : تحولات سياسية في العالم العربي، دراسة تم إعدادها بكلية العلوم والإدارة بجامعة لفال، دون ذكر السنة، الاطلاع بتاريخ 18 فبراير 2018.

L'importance et la position prépondérante de la fonction du pouvoir exécutif, plus le caractère autocratique du chef de l'état au sein du gouvernement, tout ceci présentent des éléments provocateurs de la crise politique.

Après les émeutes vécu dans la région maghrébine et ses répercussions, des critiques ont été dirigé vers une restructuration de ce pouvoir par des reformes institutionnelles et constitutionnelles, dans le but d'avoir un équilibre et une rationalité de son rôle pour une vraie réconciliation avec deux principes fondateur qui ont un grand inpact dans les démocraties contemporaines.

Le premier se détermine à la séparation réelle des pouvoirs entre le chef de l'État et le premier ministre.

Le second principe comporte la responsabilité dans toutes ses formes des autorités de leurs actes dans la vie politique.

المراجع :

أولا - باللغة العربية:

-أحمد محيو:محاضرات في المؤسسات الإدارية، ت: محمد.ع.صافيلا، د.م.الجامعية، ط الخامسة 2009.

- بوشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الطبعة الثانية 1997.

- جرمان العيد:دساتير بلدان المغرب العربي، النشر الجامعي الجديد 2017.

- عبد العزيز رمضان علي الخطابي:تغيير الحكومات بالقوة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013.

- راغب السرجاني : كيف تختار رئيس الجمهورية، ط الأولى 2011، دار أقلام للنشر والتوزيع.

- كاثرين قراسي، أريك لورون: الملك المفترس، يد قصيرة على المغرب، منشورات سوي، 2012.
- عدنان مزارعي وتوخير ميرزووييف: أربع سنوات بعد الربيع العربي، التمويل والتنمية، جوان 2015.
- تحولات سياسية في العالم العربي، دراسة تم إعدادها بكلية العلوم والإدارة بجامعة لفال، دون ذكر السنة، الاطلاع بتاريخ 18 فبراير 2018.
- خالدي سعاد: دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، أزمة الربيع العربي نموذجاً، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران 1، سنة 2017.
- بارة سمير: أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه، ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري تزي وزو، السنة غير مذكورة.
- زواقري الطاهر: أسباب عزل السلطة، دار الحامد للنشر والتوزيع ط الأولى 41، 2013 .

ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية:

- Favoreu .Louis, Gaia.Patrick, Ghievontian.Richard, Mestre.J-Louis, Pfersmann.Otto, Roux.Andre, Scoffoni.Guy:Droit Constitutionnel, 3ed, Dz, 2000.
- Maurice Duverger: Institutions Politiques et Droit Constitutionnel 2, le système politique français, puf, 12 edition 1971.
- Jucquel.J: Essai sur la pratique de la v République, bilan d'un septennat, Paris1968.

- Benhammed M.R:le pouvoir exécutif dans les pays du maghreb, Etude comparative, tunis, 1995.
- BourleyMichel:Droit public Marocain T2 éd la porte 1965.
- Prelot.Pierre.Henri:Droit des libertés fondamentales, Hachette 2007, p 80.
- Guibal Michel: La forme du Gouvernement Marocain, 1970, RJPIC, 1971-3.
- Vatin.J.C et Leca.J: Les systèmes politiques algériens, idiologie, institutions et changement social, ANN, 1977.
- Ajami Said.Michel: Réflexion sur la décentralisation de l'exécutif au Sénégal après la révision constitutionnelle de 1970, RJPIC, T25, n 02, Paris, 1971 .
- Ahmed Aghrout, YahiaH.Zoubir :Algérie des réformes politiques pour éluder le printemps arabe, alternatives sud, vol. 19-2012.
- François Burgat : Anatomie des printemps arabes, HAL, CNRS, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-24> Dec 2011 .
- Section documents, www.moqatel.com.

ثالثا- النصوص الدستورية والقانونية:

- وثيقة اتحاد دول المغرب العربي: مركز الجزائر للدراسات والإعلام: Almescenter.com: تاريخ الاطلاع تاريخ الاطلاع : 10 مارس 2018.

- القانون 01-16 المؤرخ في 07 مارس 2016، المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر.ر. 14.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية. 2005/09/29.
- دساتير الدول العربية من إعداد قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2005.
- أهم تعديلات الدستور التونسي بالقوانين الدستورية : 30 جوان 1967، 08 أفريل 1976، 27 أكتوبر 1997، 09 جوان 1981، 5 جويلية 1988، 01 جوان 2002 .
- دستور الجمهورية التونسية عن الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 10 فبراير 2014 ، ع 157 ، ع، خاص.
- وثيقة دستور ليبيا الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته إلى غاية 2012، تم الاطلاع بتاريخ 23 نوفمبر 2011 عن موقع : constitutionlibienne.org, constituteproject.org.
- الدستور الموريتاني محطات وتعديلات، موقع الجزيرة نت، آخر تحديث 5 أوت 2017 .
- الأمر القانوني 91-022 المتضمن دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 12 جويلية 1991، تمت مراجعة المصدر بتاريخ 06 ديسمبر 2017 : بوابة : www.pal-lp.org
- إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، سبتمبر 2011، العدد 19.
- مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية، الجريدة الرسمية عدد 5964، الصادرة بتاريخ 2011-07-30.

- البوابة الوطنية المغربية Maroc.ma، تاريخ الحكومات المغربية تاريخ الاطلاع 17 أبريل 2018.
- موقع ساسة sasa post تاريخ الاطلاع في 18 فبراير 2018 .
- منظمة فريدوم هاوس، إحصاءات سنة 2009 و 2018 .
- وكالة بلومبارج الأمريكية، إحصاء النصف الثاني من شهر فبراير 2018.